NPT/CONF.2015/SR.1

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

Distr.: General
5 May 2015
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الأولى
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠.

الرئيس بالنيابة: السيد رومان – موريه ..... (بيرو)

الرئيسة: السيدة فروخي .....(الجزائر)

المحتويات

رئيس الدورة الثالثة للجنة التحضيرية يفتتح المؤتمر

انتخاب رئيس المؤتمر

خطاب بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة

بيان من رئيس المؤتمر

خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إقرار النظام الداخلي

طلبات للحصول على مركز المراقب

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض

انتخاب نواب رئيس المؤتمر

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-06565X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تعيين لجنة وظائف التفويض

إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر

إقرار جدول الأعمال

برنامج العمل

المناقشة العامة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

رئيس الدورة الثالثة للجنة التحضيرية يفتتح المؤتمر

١ - الرئيس بالنيابة: قال، وهو يعرض التقرير النهائي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015)، إن المعاهدة أدّت دوراً حاسماً في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووين واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية منذ بدء نفاذها. وأضاف أن مؤتمر الاستعراض الراهن يوفِّر فرصة لأن تؤكِّد الدول الأطراف مجدداً التزامها الكامل بالمعاهدة، بالإضافة إلى النتائج التي توافق عليها مؤتمر الاستعراض السابق لكفالة أن تظل المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

٢ - ومضى يقول إن اللجنة التحضيرية قد عقدت ثلاث دورات بين نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٤؛ وشاركت ١٤٨ دولة طرفاً في المعاهدة في واحدة أو أكثر من هذه الدورات، مع دول غير أطراف في المعاهدة، ووكالات متخصصة، ومنظمات دولية ومنظمات حكومية دولية إقليمية، ومنظمات غير حكومية، وأعضاء في الأوساط الأكاديمية شاركوا وفقاً للطرائق المتفق عليها. وفي كل دورة خُصِّصت جلسة واحدة لعروض تقدمها منظمات غير حكومية.

٣ - وأضاف قائلاً إن اللجنة التحضيرية قد توصّلت إلى اتفاق على جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بتنظيم المؤتمر، بما في ذلك تاريخ ومكان المؤتمر؛ ومشروع النظام الداخلي؛ والترتيبات المالية؛ وجدول الأعمال المؤقت؛ وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية. وانعكست التوصيات بشأن هذه المسائل في التقرير. ولكنها قررت تأجيل النظر في وثيقة أو وثائق نهائية للمؤتمر إلى مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥.

٤ - واستطرد قائلاً إن معظم جلسات اللجنة التحضيرية خُصِّصت لمناقشة موضوعية لجميع جوانب المعاهدة والمجموعات الثلاث للمسائل على أساس توزيع البنود على اللجان الرئيسية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/DEC.1). وأشار إلى أن اللجنة قد نظرت أيضاً في المجموعات المحدَّدة الثلاث التالية من المسائل: نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية؛ والمسائل الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلّق بالشرق الأوسط وتنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ وأحكام أخرى من المعاهدة، وتحسين فعالية عملية الاستعراض المعزَّزة.

٥ - ومضى يقول إن رئيسي الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية قد أعدا موجَزين وقائعيين للمسائل التي نظرت فيها اللجنة. وأثناء هذه المناقشة وفي مناقشة الدورة الثالثة للجنة، قُدّمت مقترحات كثيرة، من بينها تلك التي تضمّنتها الوثائق المُدرجة في المرفق الثاني للتقرير النهائي. ولكن اللجنة التحضيرية، بالرغم من بذل كل جهد، لم تتمكّن من وضع تقرير توافقي يشمل التوصيات الموضوعية لمؤتمر الاستعراض.

انتخاب رئيس المؤتمر

٦ - الرئيس بالنيابة: أعلن أن اللجنة التحضيرية قد أوصت بالإجماع، في دورتها الثالثة، بانتخاب السيدة طاووس فروخي، ممثلة الجزائر، رئيسة للمؤتمر.

٧ - انتُخِبَت السيدة طاووس فروخي (الجزائر)، بالتزكية، رئيسة للمؤتمر.

٨ - تولّت السيدة فروخي (الجزائر) الرئاسة.

خطاب بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة

٩ - السيد إلياسون (نائب الأمين العام للأمم المتحدة): تكلّم بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، فقال إن الأمين العام يُعرِب عن تعاطفه البالغ ومواساته لشعب وحكومة نيبال في وقت يتشح بالحزن ويشهد محنة إنسانية في أعقاب الزلزال الرهيب الذي تأثرت به أجزاء كبيرة من هذا البلد. وأضاف أن القضاء على الأسلحة النووية يمثّل أولوية عالية بالنسبة للمنظمة؛ فليس هناك سلاح آخر يمكن أن يُلحق بالعالم مثل هذا الدمار الرهيب. وتُعَدّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار، وأساساً ضرورياً لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو ما يُعَدّ حاسماً للصالح العام العالمي الذي سيعود بالفائدة على جميع الأمم.

١٠ - وأضاف أن الغرض من مؤتمر الاستعراض الحالي هو ضمان أن تحتفظ المعاهدة بدورها المحوري في الأمن الجماعي للعالم، وأن ترسم طريقاً واضحاً نحو ما سيؤول إليه نظام عدم الانتشار في عام ٢٠٢٠، الذي يصادِف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة. وطالب الدول الأطراف بأن تعمل بصورة جادة وبنّاءة من أجل التوصُّل إلى نتيجة ترسِّخ المعاهدة، وتعزِّز عالميتها، وتكفل امتثال جميع الأطراف لجميع أحكامها، وتدعم الأهداف الرئيسية للمعاهدة، وهي منع انتشار الأسلحة النووية، والعمل من أجل القضاء عليها. وحثّ المشاركين على البناء على أرضية مشتَركة، وعلى أساس شامل، وأن يُظهروا المرونة.

١١ - وشجَّع أيضاً جميع الدول الأطراف على تعميق مشاركتها مع جماعات المجتمع المدني، التي تقوم بدور هام في ترسيخ مبادئ المعاهدة وتعزيز نزع السلاح. وأضاف أن رئيس مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥ والأمم المتحدة قد تلقّوا عدة التماسات من جماعات المجتمع المدني تطالب بنهاية ناجحة للمؤتمر، وبالقضاء على الأسلحة النووية. وقد حملت هذه الالتماسات ملايين التوقيعات من مواطنين مهمومين، وتعيد إلى الأذهان بقوة آمال وتوقُّعات الشعوب في جميع أنحاء العالم. ووجّه الشكر إلى كثير من الأفراد والمنظمات التي عملت الكثير لمناصرة نزع السلاح على مر السنين، وتعهَّد بدعمه الكامل لالتزامهم المبدئي بهذه القضية.

١٢ - وقال إن الاتفاق على الإجراءات الأربعة والستين لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50، المجلد الأول)، إلى جانب التقدُّم المحرز بشأن القرار الخاص بالشرق الأوسط والذي اتُّخذ في مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ بعد ١٥ عاماً من العجز، قد أدّى إلى مؤتمر لاستعراض ناجح في عام ٢٠١٠. وأضاف أن الاتفاق على خطة العمل يمثّل درجة عالية من التوافق الدولي، بحيث وضع خريطة طريق لتحقيق أهداف المعاهدة. ويجب أن يوضِّح مؤتمر الاستعراض الحالي كيف ومتى ستنفَّذ خطة العمل، وإلاّ فإنه يخاطِر بأن يصبح لا علاقة له بالموضوع. ويتطلَّب مثل هذا التقدُّم ضرورة أن تمتثل كل دولة طرف لتعهُّداتها بموجب كل ركيزة من ركائز تعزيز المعاهدة.

١٣ - واستطرد قائلاً إن المعاهدة، في جوهرها، صفقة كبرى تقوم على العلاقة التكافلية بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فلا يمكن لأي منهما أن يتقدَّم بدون الآخر. وإحراز تقدُّم في كلا الاتجاهين يُعَدّ في مصلحة كل فرد. ومضى قائلاً إن الخطر الذي تشكّله الأسلحة النووية لم يتضاءل منذ مؤتمر الاستعراض السابق. فتحديات الانتشار لا تزال قائمة، بما في ذلك فيما يتعلّق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن التفاهم الهام الذي تم بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن

وألمانيا أثبت أنه يمكن التعامل مع مثل هذه التحدّيات عن طريق الدبلوماسية. كما أن التوصُّل إلى اتفاق نهائي يخضع للتحقّق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يساعد على التخفيف من حدّة الشواغل الأمنية الإقليمية، بالإضافة إلى تحقيق تقدُّم بالنسبة لعدم الانتشار.

١٤ - وأضاف أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن أن يحقّق فوائد كبيرة، بالإضافة إلى مكاسب نزع السلاح وعدم الانتشار التي ستترتّب على مثل هذا الاتفاق. ومما يدعو إلى خيبة الأمل أنه لم يُحرّز سوى قدر ضئيل جداً من التقدُّم نحو عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع، برغم الجهود الدؤوبة للميسّر المكلَّف بتنسيق المؤتمر، وتوقُّعات المجتمع الدولي بالنسبة للنتائج. ومضى قائلاً إنه يجب على مؤتمر الاستعراض أن يركِّز على البحث عن وسائل تمكِّن دول المنطقة من التحرُّك قُدماً برؤية مشتركة وغرض مشتَرك بالنسبة لهذه المشكلة.

١٥ - وأضاف أنه في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، اتّخذ المجتمع الدولي خطوات جريئة نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فقد كانت هناك تخفيضات ضخمة في الترسانات الموزَّعة، وقد أغلقت دول مرافق أسلحتها، وقامت بتحرّكات مثيرة للإعجاب نحو نظريات نووية أكثر شفافية. ومع هذا، فقد أعرب عن قلقه العميق لأنه بدا خلال السنوات الخمس الماضية أن هذه العملية قد وصلت إلى طريق مسدود. ومما يدعو للانزعاج بشكل خاص أن التطوُّرات الأخيرة تشير إلى أن الاتجاه نحو القضاء على الأسلحة النووية بدا ينحسر. فبدلاً من إحراز تقدُّم نحو اتفاقات جديدة لتخفيض الأسلحة، توجد ادّعاءات تتعلّق بانتهاكات لاتفاقات قائمة كفيلة بأن تزعزع الاستقرار.

١٦ - ومضى يقول إنه بدلاً من بدء نفاذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، أو معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، يشهد العالم الآن برامج تحديث مكلِّفة من شأنها ترسيخ الأسلحة النووية لعقود قادمة. وبدلاً من تقديم مقترحات للتعجيل بنزع الأسلحة النووية، بما في ذلك خطة الأمين العام ذات النقاط الخمس، كانت هناك عودة إلى عقليات الحرب الباردة. وقال إن هذه الانتكاسة تمثِّل تراجعاً بالنسبة للعالم.

١٧ - وطالَب زعماء العالم بالتخلّي عن المواقف السياسية القصيرة الأجل، وأن تتبنّى بدلاً من ذلك رؤية جريئة وعالمية تلبّي مطالب الإنسانية. فالأمن القومي الحقيقي لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بعيداً عن ظلال التهديد النووي الذي يجب التخلُّص منه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل. هذه هي الرسالة التي ينقلها ''الهيباكوشا''، أولئك الناجون من الهجمات النووية على هيروشيما وناغازاكي في اليابان منذ سبعين عاماً مضت بسبب المواقف السياسية. وأضاف أنه يتحدّى جميع أولئك الذين يشكِّكون في إلحاح نزع السلاح النووي أن يتعلّموا شيئاً من تجارب ''الهيباكوشا'' وقال أيضاً إنه يتحدّى أن ينظر أي شخص في أعين أولئك الأشخاص الشجعان والصامدين ويقول إنه يعرف بشكل أفضل ما سببته الأسلحة النووية. فهؤلاء الناجون هم مثل حيّ وواقعي يذكّرنا بالعواقب الإنسانية المُفزعة للأسلحة النووية، وبالحاجة الماسة للقضاء عليها. ووجّه الشكر إلى أولئك الشهود على مشاركتهم، وحثّ مؤتمر الاستعراض على الاهتمام بتحذيراتهم، والعمل على تحقيق النتائج.

١٨ - وقال في هذا الصدد إنه يستمد التشجيع من الزخم المتنامي من أجل أن تتصدَّر الاعتبارات الإنسانية مداولات نزع السلاح. فقد أشاعت الحركة الإنسانية التزاماً أخلاقياً في نقاش يتسم بالجمود. وينبغي أن يكون هذه الالتزام موضع نظر جاد من جانب مؤتمر الاستعراض. وأضاف أن

الأسابيع القادمة ستتسم بالتحدّي نظراً لأن المشاركين يسعون إلى إبراز الطموح الذي يتقاسمه العالم من أجل إزالة الأخطار التي تشكّلها الأسلحة النووية، وهو ما يمثّل التزاماً تاريخياً. وطالب المشاركين بالعمل على وجه الاستعجال من أجل النهوض بالمسؤوليات المفوّضة لهم من قِبَل شعوب العالم التي تتطلّع إلى تحقيق مستقبل يوفِّر مزيداً من الأمن للجميع.

بيان رئيسة المؤتمر

١٩ - الرئيسة: قالت إن بلدها، الجزائر، يلتزم التزاماً قوياً بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق السلم والأمن العالميين بالوسائل السلمية، وخاصة في المنطقة التي تنتمي إليها الجزائر. وتعهّدت بأن تبذل أقصى ما في وسعها لمساعدة الوفود على إحراز تقدّم في الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأضافت أنها تتطلّع إلى العمل مع الرؤساء الجدد للجان الرئيسية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥. وأثنت أيضاً على السيد كابكتولا لرئاسته الناجحة لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠,

٢٠ - وأضافت أنه لكي تفي بولايتها، فإنها ستعتمد أولاً وقبل كل شيء على الدول الأطراف للعمل بصورة بنّاءة مع كل منها من أجل الاستفادة من التقدُّم الذي أُحرِز منذ عام ٢٠١٠، وصياغة أهداف لكي تتحقّق في الوقت المناسب بالنسبة لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٢٠ الذي سيصادِف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمّى. وقالت إنها واثقة من أن المؤتمر يمكن أن يحقق نتائج موضوعية تتناسب مع تطلّعاته التي ستحسّن مصداقية المعاهدة، وتعزز الأمن العالمي، وترسِّخ التضامن بين الشعوب.

خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢١ - السيد أمانو (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن الوكالة ومعاهدة عدم الانتشار لهما هدف مشتَرك، وهو ضمان أن تحقّق الإنسانية أقصى فائدة من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، والتي تسهم في التنمية في مجالات من قبيل الصحة البشرية، والزراعة، وإدارة المياه، والطاقة. وأضاف أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ قد أكّدت على أهمية برنامج التعاون التقني للوكالة، معتبره واحداً من الوسائل الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية بغية استخدامها في الأغراض السلمية.

٢٢ - ومضى يقول إن تأثير عمل الوكالة على الحياة اليومية لملايين الشعوب في أنحاء العالم يُعِدّ استثنائياً وجدير بأن يُعرف بصورة أفضل. والواقع أن هذا العمل ينقذ الحياة بالفعل. فأثناء نشوب فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا عام ٢٠١٤، قدّمت الوكالة أطقم اختبار بسيطة تستند إلى تقنية نووية لتشخيص المرض بصورة أسرع. وعلاوة على ذلك، وعن طريق برنامج عملها من أجل علاج السرطان، ساعدت الوكالة البلدان النامية على تحسين توافر خدمات الطب النووي وعلاج الأورام بالإشعاع. وساعدت البلدان أيضاً لتحسين إدارتها للتربة والمياه، ووفّرت تقنيات تشعيع الأغذية التي جعلت الأغذية أكثر أماناً ومددت فترة صلاحياتها. كما أن مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية ساعدت على جمع أكثر من ٦٠ مليون يورو لمشاريع عادت بالفائدة على أكثر من ١٣٠ بلداً. وأعرب عن أمله في استمرار هذه المبادرة القيّمة بدعم من الدول الأعضاء. وحثّ الدول جميعها على ضمان الاعتراف بأهمية العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا النووية، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الحالي، باعتبارها جزءاً هاماً من خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٢٣ - وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تُعَدّ فريدة في منظومة الأمم المتحدة من حيث امتلاكها لشبكة مختبرات خاصة بها. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت مركز التنسيق الدولي المعني بتحمُّض المحيطات في المغرب ليجمع العلماء البارزين من أجل فحص تأثير تحمُّض المحيطات على النظم الإيكولوجية البحرية. وفي عام ٢٠١٤، أطلقت الوكالة مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية (ReNuAL Project) بغية تحديث مختبرات التطبيقات النووية الثمانية التابعة للوكالة في زيبرسدورف، النمسا، والذي يوفِّر التدريب للعلماء، ويدعم البحوث في مجالات من قبيل الصحة البشرية، والأغذية، ويقدِّم خدمات تحليلية للمختبرات الوطنية. وناشد جميع البلدان أن تساعد بسخاء في تحديث هذه المختبرات.

٢٤ - وأضاف أنه قد بُذلت جهود مكثّفة لتعزيز الأمان النووي منذ الحادث الذي وقع في عام ٢٠١١ في محطة فوكوشيما مايتشي للقوى النووية في اليابان، ليسبب الكثير من المحن والمشقة للسكان المتضررين، وليقوّض ثقة الجماهير في الطاقة النووية على نطاق العالم. ومضى يقول إن هذا الحادث يعيد إلى الذاكرة بشكل مؤلم أنه يمكن وقوع حادث رهيب في أي مكان، وأنه يجب على مشغّلي المحطات، والرقباء النووين، والحكومات أن يظلّوا ملتزمين التزاماً كاملاً بمبدأ ''الأمان أولاً''. وتستكمل الوكالة تقريراً تقييمياً عن هذا الحادث. غير أنه على الرغم من هذا الحادث، لا تزال القوى النووية تمثّل مكوّناً هاماً لمزيج الطاقة العالمي. ويتضح من توقُّعات الوكالة أن استخدام القوى النووية سيتزايد في العقود القادمة. فكثير من البلدان تعتبر القوى النووية مصدراً مستقراً ونظيفاً للطاقة يمكن أن يحسّن أمان الطاقة ويخفِّف من تأثير تغيُّر المناخ.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الوكالة تواصل تشجيع الابتّكار في مجال استخدام الطاقة النووية، وخاصة عن طريق المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي، الذي يركِّز على الابتكار في مجالات من قبيل إدارة النفايات النووية، ومقاومة الانتشار. وقد أُحرِز تقدُّم هام في النهوض بمشاريع ضمان الوقود، كما هو الحال بالنسبة لاحتياطي اليورانيوم المنخفض الإثراء في أنغارسك بالاتحاد الروسي، ومفهوم ضمان الوقود النووي الذي قدّمته المملكة المتحدة، والعمل الذي تقوم به الوكالة لإنشاء مصرف الوكالة لليورانيوم المنخفض الإثراء في كازاخستان.

٢٦ - وقال إن الوكالة تُعدّ في وضع جيد لمواصلة القيام بدور محوري من أجل مساعدة العالم على تنسيق الجهود لمحاربة خطر الإرهاب النووي، وهو خطر حقيقي للغاية. فالطلب على خدماتها ينمو بانتظام. وتوفِّر الوكالة التدريب على الأمن النووي لآلاف الأشخاص سنوياً، وتساعد البلدان على تحسين الأمن المادي لمنشآتها النووية، وتحتفظ بأهم قاعدة بيانات عالمية موثوق بها عن الاتّجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعّة الأخرى. وقد استضافت أيضاً المؤتمر الدولي للأمن النووي في عام ٢٠١٣.

٢٧ - ومضى يقول إن أهم مجال من مجالات الأعمال غير المنتهية بالنسبة للأمن النووي لا يزال عدم بدء نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، مع أن النهاية تلوح في الأفق، حيث لا يزال يلزم انضمام ١٧ دولة فقط إلى التعديل ليبدأ نفاذه. وحثّ جميع البلدان التي لم تنضم بعد على المبادرة إلى الانضمام.

٢٨ - وأضاف أن ضمانات الوكالة تُعَد أحد المكوّنات الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي، وتقوم بدور لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتسعى الوكالة بصورة مستمرة لزيادة الكفاءة دون المساس بالفعالية عند تنفيذ الضمانات؛ فقد طبّقت الضمانات على أكثر من ١ ٢٥٠ منشأة في ١٨٠ بلداً، وفي ١٠٠ مرفق زيادة عما

قامت به وقت مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٤، قضى مفتشو الوكالة قرابة ٠٠٠ ١٣ يوم في الميدان. وقد بدأ نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة في ست دول أطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية منذ مؤتمر الاستعراض الأخير. وحثّ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم يبدأ بعد نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة بالنسبة لها على المبادرة بذلك في أقرب فرصة.

٢٩ - وقال إن تنفيذ البروتوكول الإضافي قد زاد كثيراً من قدرة الوكالة على الكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة. وقد بدأ نفاذ البروتوكولات الإضافية منذ عام ٢٠١٠ بالنسبة لـ ٢٤ دولة، ليصل المجموع إلى ١٢٥ دولة. وحثّ جميع الدول التي لم يبدأ نفاذ البروتوكولات الإضافية بالنسبة لها على المبادرة بذلك في أسرع وقت ممكن. وقد شاركت الوكالة في حوار مكثّف مع دولها الأعضاء لتحسين فهمها لمفهوم الضمانات على مستوى الدولة، وستواصل جهودها في هذا الصدد. ومنذ مؤتمر الاستعراض السابق، حدّثت الوكالة مختبراتها التحليلية بالكامل، كما حسّنت بدرجة كبيرة قدرتها على تحليل المواد النووية والعيّنات البيئية.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال يساورها قلق خطير بشأن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فمع أنه مضى قرابة ست سنوات منذ أن طُلب من مفتشي الوكالة مغادرة هذا البلد، إلاّ أن الوكالة لا تزال على استعداد للقيام بدور رئيسي من أجل التحقّق من البرنامج النووي لهذا البلد. وطالَب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال امتثالاً كاملاً لتعهُّداتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون على الفور مع الوكالة في تنفيذ اتفاق ضماناتها، وحلّ جميع المسائل المعلّقة.

٣١ - وتواصل الوكالة التحقُّق من عدم تحريف المواد النووية التي أعلنت عنها جمهورية إيران الإسلامية تنفيذاً لاتفاق ضماناتها. غير أن الوكالة ليست في موقف يسمح لها بتقديم تأكيدات موثوق بها عن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في جمهورية إيران الإسلامية، وتأكيد أن جميع المواد النووية في هذا البلد تُستخدَم في أنشطة سلمية. ومع ذلك فقد حدثت تطوّرات هامة تتعلّق بتنفيذ الضمانات في هذا البلد.

٣٢ - ومضى يقول إنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتفقت الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية على مواصلة التعاون لحلّ جميع المسائل الحالية والسابقة في إطارٍ للتعاون. وستواصل الوكالة طلب توضيحات تتعلّق بأبعادٍ عسكرية محتملة، وستقدِّم بعد ذلك تقريراً موضوعياً ومحايداً إلى دولها الأعضاء. وقد أبرمت جمهورية إيران الإسلامية والدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا اتفاقاً مشتَركاً بشأن تدابير متعلّقة بمسائل نووية طُلِب من الوكالة رصدها والتحقُّق منها. وترحِّب الوكالة بالإعلان الأخير الذي أصدرته جميع البلدان المعنية بشأن بارامترات رئيسية لخطة عمل شاملة مشتَركة. وستواصل الوكالة القيام بدور رئيسي، بما في ذلك التحقُّق من التدابير المتعلقة بالمسائل النووية، بمجرد إبرام الاتفاق الشامل. وأضاف أن تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية للبروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتها من شأنه تمكين الوكالة من تقديم تأكيدات موثوق بها عن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مُعلَنة في هذا البلد.

٣٣ - وفيما يتعلّق بالجمهورية العربية السورية، قال إن الوكالة قد انتهت في حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى أن المبنى الذي دُمِّر في موقع دير الزور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ يُحتَمل بدرجة كبيرة أن يكون مبنى لمفاعل نووي كان ينبغي الإعلان عنه للوكالة. وطالَب الجمهورية العربية السورية بأن

تتعاون بصورة كاملة مع الوكالة بالنسبة للمسائل التي لم تُحَلّ والمتعلقة بهذا الموقع وأماكن أخرى.

٣٤ - وقال في ختام كلمته إن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يُعَدّ هدفاً مشتَركاً لجميع أصحاب المصلحة في المعاهدة. وفي هذا الصدد، أضاف أن الوكالة قد شاركت في المؤتمرين المعنيين بالتأثير الإنساني للأسلحة النووية، واللذين عقدا في أوسلو وفيينا في آذار/مارس ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على التوالي. وقد عَقدت أيضاً المنتدى المعني بالتجربة المكتسبة من الصلاحية المحتملة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والذي أظهر أن من الممكن بدء حوار بنّاء بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة، برغم تعقُّد المسألة واختلاف آراء الدول المعنية. وستواصل الوكالة جهودها لدعم إنشاء مثل هذه المنطقة. إقرار النظام الداخلي

٣٥ - الرئيسة: أشارت إلى أن اللجنة التحضيرية وافقت في دورتها الثالثة على التوصية للمؤتمر بمشروع النظام الداخلي الوارد في المرفق الثالث من تقريرها (NPT/CONF.2015.2015). وقالت إنها تعتَبر أن المؤتمر يرغب في إقرار مشروع النظام الداخلي.

٣٦ - تقرر ذلك.

طلبات للحصول على مركز المراقب

٣٧ - الرئيسة: قالت، وهي تشير إلى الفقرة ١ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، إنه تم تلقّي طلب للحصول على مركز المراقب من إسرائيل. وأضافت أنها تَعتِبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على ذلك الطلب.

٣٨ - تقرر ذلك.

٣٩ - الرئيسة: قالت إنه، بالإشارة إلى الفقرة ٣ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، تم تلقّي طلبات للحصول على مركز المراقب من الاتحاد الأفريقي، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجامعة الدول العربية، ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقالت إنها تعتَبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٤٠ - تقرر ذلك.

٤١ - الرئيسة: قالت، وهي تشير إلى الفقرة ٤ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، إنه تم تلقّي طلبات لحضور الجلسات العامة أو جلسات اللجان الرئيسية من ١٠٧ منظمات غير حكومية ترد أسماؤها في الوثيقة NPT/CONF.2015/INF/4. وفضلاً عن ذلك، وافقت اللجنة التحضيرية على التوصية للمؤتمر، وفقاً للممارسة السابقة، بأن يُسمَح لممثلي المنظمات غير الحكومية بحضور جلسات ما عدا الجلسات المقرر أن تكون مغلقة، وبتلقّي وثائق المؤتمر، وبأن يسمح للمنظمات غير الحكومية بإتاحة المواد المكتوبة، على نفقاتها، للمشاركين في المؤتمر، وبمخاطبة المؤتمر بما يتمشّى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وقالت إنها تعتَبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على تلك الطلبات والمضي قُدماً وفقاً لتوصيات لجنته التحضيرية.

٤٢ - تقرر ذلك.

انتخاب رؤساء ونوّاب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض

٤٣ - الرئيسة: أشارت إلى أن اللجنة التحضيرية قد وافقت في دورتها الثالثة على التوصية بأن يرأس اللجان الرئيسية رؤساء اللجان التحضيرية الثالثة والثانية والأولى، أو من يخلفهم. وقد وافقت أيضاً على التوصية بأن يتولّى رئاسة لجنة الصياغة ممثل لمجموعة دول أوروبا الشرقية، ورئاسة لجنة وثائق التفويض ممثل لمجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى. والمرشّحون التالية أسماؤهم لتولّي الرئاسة أيدتهم مجموعات الدول، كل منها فيما يخصها: السيد رومان - موري (بيرو) للجنة الرئيسية الأولى؛ والسيد استريت (رومانيا) للجنة الرئيسية الثانية؛ والسيد ستيوارت (أستراليا) للجنة الرئيسية الثالثة؛ والسيد دروبنجاك (كرواتيا) للجنة الصياغة. ولم ترد بعد ترشيحات للجنة وثائق التفويض.

٤٤ - انتُخب السيد رومان - موري (بيرو) والسيد استريت (رومانيا)، والسيد ستيوارت (أستراليا)، والسيد دروبنجاك (كرواتيا) رؤساء للجنة الرئيسية الأولى واللجنة الرئيسية الثانية واللجنة الرئيسية الثالثة ولجنة الصياغة على التوالي.

٤٥ - الرئيسة: قالت إنه ينبغي للمؤتمر، بمقتضى المادة ٥ من النظام الداخلي، أن ينتخِب نائبين للرئيس لكل من اللجان الرئيسية الثلاث ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض. وقد وردت الترشيحات التالية لمناصب نوّاب الرئيس: للجنة الرئيسية الأولى، السيد لوغار (سلوفينيا) والسيد فان دير كواست (هولندا)؛ وللجنة الرئيسية الثانية، السيد غوزاوا (اليابان)؛ وللجنة الرئيسية الثالثة، السيد برافو (شيلي)؛ وللجنة الصياغة، السيد سوبرال كورديرو (البرتغال)؛ وللجنة وثائق التفويض، السيد رولاند (المملكة المتحدة). ولم ترد بعد ترشيحات إضافية لمنصب نائب رئيس اللجنة الرئيسية الثانية، واللجنة الرئيسية الثالثة، ولجنة الصياغة، ولجنة وثائق التفويض.

٤٦ - انتُخِب السيد لوغار (سلوفينيا)، والسيد فان دير كواست (هولندا)، والسيد أوزاوا (اليابان)، والسيد برافو (شيلي)، والسيد سوبرال كورديرو (البرتغال)، والسيد رولاند (المملكة المتحدة) نوّاباً لرؤساء اللجنة الرئيسية الأولى، واللجنة الرئيسية الثانية، واللجنة الرئيسية الثالثة، ولجنة الصياغة، ولجنة وثائق التفويض على التوالي.

انتخاب نوّاب رئيس المؤتمر

٤٧ - الرئيسة: قالت إنه بمقتضى المادة ٥ من النظام الداخلي يتعيَّن على اللجنة أن تنتخب ٣٤ نائباً لرئيس المؤتمر. وقد وردت الترشيحات التالية لنوّاب رئيس المؤتمر من مجموعة دول أوروبا الشرقية: بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا وسلوفينيا؛ ومن مجموعة الدول الغربية: ألمانيا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، واليابان؛ ومن مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى: إكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، والعراق، وغواتيمالا، والفلبين، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا ولاحظت أنه لا تزال هناك ثمان دول إضافية لم تُقتَرح بعد لمنصب نوّاب رئيس المؤتمر.

٤٨ - انتُخِبَت إكوادور، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبلغاريا، وبولندا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، والصين، والعراق، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، واليابان نوّاباً لرئيس المؤتمر.

تعيين لجنة وثائق التفويض

٤٩ - الرئيسة: قالت إنه بمقتضى المادة ٣ من النظام الداخلي ينبغي للمؤتمر أن يعيِّن ستة أعضاء في لجنة وثائق التفويض بناءً على اقتراح رئيس المؤتمر، بالإضافة إلى الرئيس ونائبي الرئيس المنتَخَبين. وبالتالي، فإنها تقترح الدول الأعضاء التالية في لجنة وثائق التفويض، بينما تحيط علماً بأن ثلاثة أعضاء آخرين لم يُقتَرحوا بعد: قيرغيزستان، والنرويج، وبولندا.

٥٠ - انتُخِبت قيرغيزستان، والنرويج، وبولندا أعضاء في لجنة وثائق التفويض.

إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر

٥١ - الرئيسة: قالت إن اللجنة التحضيرية قررت في دورتها الأولى دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع أعضاء اللجنة التحضيرية، إلى أن يرشّح موظفاً بوصفه أميناً عاماً مؤقتاً لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥. وقد أُبلغت اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة بأن الأمين العام قرر ترشيح السيد توماس ماركرام، من مكتب شؤون نزع السلاح ليعمل بهذه الصفة.

٥٢ - أُقِرّ تعيين السيد ماركرام أميناً عاماً لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥.

إقرار جدول الأعمال

٥٣ - الرئيسة: قالت إنها تعتَبر أن المؤتمر يرغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في المرفق الرابع من التقرير النهائي للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2015/1).

٥٤ - تقرر ذلك.

برنامج العمل

٥٥ - الرئيسة: استرعت الاهتمام إلى مشروع برنامج العمل (NP/CONF.2015/INF/3)، الذي ما يزال مفتوحاً للتعديلات، ريثما يجري النظر من قِبَل المؤتمر، إذا تطلّبت الظروف، وبغية كفالة استخدام الوقت بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وقالت إنها تعتبر أن المؤتمر يرغب في الإحاطة علماً بمشروع برنامج العمل.

٥٦ - تقرر ذلك.

المناقشة العامة

٥٧ - السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية): تكلّم باسم بلدان حركة عدم الانحياز فقال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تُعَدّ ضرورية بصورة أساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار النووين، وتقوم بدور حاسم في تشجيع التعاون الدولي والمساعدة على دعم حقوق الدول الأطراف غير القابلة للتصرُّف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أن التنفيذ الكامل وغير التمييزي والمتوازن لركائز المعاهدة الثلاث يُعَدّ ضرورياً للحفاظ على مصداقيتها، وتحقيق أهدافها، وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

٥٨ - وأضاف أن حالة تنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50، المجلد الأول) هي أبعد من أن تكون مشجِّعة. فقد أحرزت الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدُّماً ضئيلاً في القضاء على ترساناتها النووية، ولم يتضاءل دور الأسلحة النووية في سياساتها الخاصة بالأمن القومي. وتقوم بعض الدول بتحديث ترساناتها وتخطّط لإجراء بحوث عن رؤوس حربية جديدة، بينما أعلنت دول أخرى عن اعتزامها تطوير ناقلات جديدة للأسلحة النووية. وحتى الآن، لم تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية واضحة ومُلزِمة قانوناً. ولا تزال عمليات نقل التكنولوجيا النووية تنطوي على آثار لا تتسق مع المعاهدة، ولم يُحرز أي تقدُّم لتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة في الشرق الأوسط.

٥٩ - ومضى يقول إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكِّل أكبر تهديد للإنسانية. كما أن استمرار عدم إحراز تقدّم في وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهّدات والتزامات نزع السلاح يقوّض هدف المعاهدة وغرضها ومصداقية نظام عدم الانتشار. وتُعَد كل مادة في المعاهدة مُلزِمة لجميع الدول الأطراف في جميع الظروف والأحوال. وتؤكّد حركة عدم الانحياز من جديد اقتراحها الوارد في ورقة العمل NPT/CONF.2015/WP.14 لبدء المفاوضات على وجه الاستعجال في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، ينبغي أن تتضمّن برنامجاً مرحلياً وإطاراً زمنياً محدّداً من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية.

٦٠ - وأضاف أن حركة عدم الانحياز لا تزال تشعر بقلق بالغ لأن النظريات العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والتي تحاول تبرير استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها استناداً إلى مفهوم غير منطقي للردع النووي والأحلاف العسكرية النووية. فأي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ينبغي أن يُعتَبر جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي. وطالب في هذا الصدد بالاستبعاد الكامل لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من النظريات العسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن حركة عدم الانحياز ليست راضية عن الافتقار إلى إرادة سياسية، وإلى جهود من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للتعامل مع المصلحة المشروعة للدول الأطراف في المعاهدة وغير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة ومُلزِمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظروف لحين القضاء عليها.

٦١ - وأضاف قائلاً إن أي انتشار أفقي أو تقاسم للأسلحة النووية من جانب الدول الأطراف يشكِّل انتهاكاً لتعهُّدات عدم الانتشار بموجب المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وأفضل طريقة لتبديد شواغل الانتشار هي عقد اتفاقات متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية. وينبغي ألاّ توثّر التدابير الإضافية المتعلقة بالضمانات في حقوق الدول الأطراف في المعاهدة وغير حائزة للأسلحة النووية.

٦٢ - وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقُّق من الوفاء بتعهّدات الضمانات. وتُعدّ المراعاة الدقيقة للنظام الأساسي للوكالة واتفاقات الضمانات الشاملة ذات الصلة من الأمور الضرورية للقيام بأنشطة التحقُّق.

٦٣ - ومضى يقول إنه ليست هناك حاجة للمبالغة في تأكيد أهمية الانضمام العالمي إلى المعاهدة؛ وطالب جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تبادر بالانضمام إليها، وأن تُخضِع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وينبغي لجميع الدول الأطراف السعي من أجل التصديق العالمي على المعاهدة، وينبغي أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤثّر بصورة سلبية على هذا الهدف. وهنّأ دولة فلسطين على أنها أصبحت أحدث دولة طرف في المعاهدة.

٦٤ - وقال، مشيراً إلى المادة الرابعة من المعاهدة، إن لكل دولة طرف، بناءً على متطلباتها الوطنية ووفقاً للحقوق والالتزامات المحدّدة في المعاهدة، حق سيادي في تحديد سياساتها الوطنية الخاصة بالطاقة ودورة الوقود، بما في ذلك حقها غير القابل للتصرّف في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية. وترفض حركة عدم الانحياز بشدة أي قيود على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتطالب بإزالة هذه القيود، بما في ذلك القيود على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية إلى دول أطراف أخرى. وينبغي أن تمتنع الدول الأطراف عن اتخاذ إجراءات من شأنها

تحديد أنشطة نووية سلمية معيّنة بناءً على ما يسمى بطبيعتها الحسّاسة، نظراً لأن المعاهدة لم تحظر نقل أو استخدام التكنولوجيا أو المعدات أو المواد النووية على هذا الأساس.

٦٥ - واستطرد قائلاً إنه في مؤتمر القمة السادس عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في طهران عام ٢٠١٢، أكّدت الحركة من جديد دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما طالب المؤتمر إسرائيل، بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة و لم تعلن عن نيتها الانضمام إليها، بأن تتخلّى عن حيازة أسلحة نووية، وأن تنضم إلى المعاهدة دون شروط مسبقة ودون مزيد من الإبطاء، وأن تُخضِع على الفور جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، وأن تُجري أنشطتها النووية وفقاً لنظام عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، أعربت الحركة عن قلقها من امتلاك إسرائيل لقدرة نووية تشكِّل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة ودول أخرى، وأدانت إسرائيل لمواصلتها تطوير وتكديس ترسانات نووية. وأخيراً، طالبت الحركة بالحظر الكامل لنقل جميع المعدات والمعلومات والمرافق والموارد النووية إلى إسرائيل، أو تقديم المساعدة لإسرائيل في مجال العلوم أو التكنولوجيا النووية.

٦٦ - وقال إن حركة عدم الانحياز تعطي أولوية عالية لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ والقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اتُّخذ في مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. وأضاف أن أعضاء الحركة أصيبوا بخيبة أمل بالغة لعدم عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما اتّفق عليه بصورة جماعية في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وترفض حركة عدم الانحياز بقوة الحجج التي يسوقها المنظّمون لعدم عقد المؤتمر على النحو المتفق عليه.

٦٧ - ومضى يقول إن تجديد الإرادة السياسية من جانب جميع الدول الأطراف سيكون ضرورياً من أجل تحقيق نهاية ناجحة لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٥. وتوفِّر خطة العمل التي اعتُمدت في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ أساساً سليماً لكي يبني عليه مؤتمر الاستعراض الحالي من أجل تعزيز تنفيذ المعاهدة، خاصة فيما يتعلّق بنزع السلاح النووي، وتحقيق الانضمام العالمي. وأضاف أن حركة بلدان عدم الانحياز على استعداد دائماً للعمل بصورة بنّاءة مع شركاء آخرين من أجل التوصُّل إلى نتيجة موضوعية شاملة ومتوازنة وعملية، وينبغي أن تتضمّن التزامات محدّدة زمنياً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على جميع الأسلحة النووية.

٦٨ - السيد لايشاك (سلوفاكيا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تُعَد إطاراً فريداً لصيانة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار. وأضاف أنه من المهم، في خضمّ الخلافات المتنامية بين الدول الأطراف حول عددٍ من القضايا، إيجاد أرضية مشتركة، والإبقاء على نهج متوازن تجاه الركائز الثلاث للمعاهدة. وينبغي ألاّ تؤدّي الجهود المبذولة لتحقيق التوافق في الآراء إلى استبعاد قضايا معيّنة ذات صلة في سياق نظام عدم الانتشار، لأن هذا بدوره يمكن أن يقوِّض أهداف مؤتمر الاستعراض.

٦٩ - ومضى يقول إن نزع السلاح النووي يعزِّز المعاهدة ونظام عدم الانتشار برمته. ويجب أن تكون الجهود المبذولة لتخفيض الترسانات النووية مدفوعة برغبة صادقة للتخلُّص منها كلية في نهاية المطاف. ومن شأن تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن ونظريات الدفاع أن يمهِّد الطريق لإجراء مثل هذه التخفيضات. وللتقدم نحو نزع السلاح النووي، ينبغي أن تسعى الدول الأطراف في المعاهدة

إلى وضع مجموعة من الصكوك التي يعزّز بعضها بعضاً والمُلزِمة قانوناً، والتي من شأنها أن تؤدّي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

٧٠ - وأضاف أن المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودة في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي نايايريت، المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قد أبرزت العواقب البشعة لتفجيرات الأسلحة النووية. وقد شارك بلده بنشاط في جميع هذه المؤتمرات، وواصل دعمه للعملية التي من شأنها أن تؤدّي إلى القضاء التام على الترسانات النووية، بما في ذلك مبررات وجودها.

٧١ - وقال إن عدم الامتثال يتصدّر التحدّيات الخطيرة التي تواجه نظام عدم الانتشار. ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثّل أحد الأخطار الرئيسية التي تهدّد السلم والأمن الدوليين. وسيكون من الضروري بذل جهود متسقة من جانب الدول الأطراف للقضاء على هذا الخطر، مع استمرار الاهتمام العالمي بالطاقة النووية واستخداماتها السلمية. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في منع الانتشار. ويجب أن تتعاون الدول مع هذه الوكالة من أجل تيسير تنفيذ اتفاقات الضمانات. وتشكِّل الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الخاصة بالوكالة معيار التحقُّق الحالي. وطالب جميع الدول الأطراف التي لم تصدِّق بعد على اتفاق للضمانات الشاملة وعلى بروتوكول إضافي مع الوكالة بأن تبادر إلى ذلك.

٧٢ - ومضى يقول إنه ينبغي للوكالة أن تواصل تنفيذ الضمانات المتكاملة بالنسبة لتلك الدول التي بدأ نفاذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي بالنسبة لها، والتي خلصت بشأنها أمانة الوكالة إلى أن جميع المواد النووية لا تزال في إطار الأنشطة السلمية. وتؤيد حكومته أيضاً الجهود الدبلوماسية التي تبذلها ألمانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، روسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة لإيجاد حلّ شامل للمسألة النووية الإيرانية. ورحّب بالاتفاق على بارامترات لخطة عمل شاملة تتعلّق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، والذي يأمل أن يُستكمَل قريباً. وقد قامت الوكالة أيضاً بدور حاسم في التحقُّق من البرنامج النووي لهذا البلد.

٧٣ - وأضاف أنه من المؤسف أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي كان مقرراً عقده عام ٢٠١٢، قد تأجّل. وأعرب عن أمله أن يتمكّن مؤتمر الاستعراض الحالي من توفير الزخم المطلوب لعقد هذا المؤتمر في المستقبل القريب.

٧٤ - وقال إن توفير مجموعة من صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح للمجتمع الدولي يمثّل جانباً هاماً من جوانب تعزيز بنيان الأمن الدولي. كما أن حالة الجمود في وضع المعايير ذات الصلة يعرّض بيئة الأمن العالمي للخطر. وفي سياق إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، يجب أن يسعى المجتمع الدولي للتحرُّك قُدماً بطريقة تعزّز، لا تُضعِف، النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويحقّق تنشيط مؤتمر نزع السلاح المصالح الحيوية لنظام عدم الانتشار الذي تمثّل معاهدة عدم الانتشار ركنه الأساسي.

٧٥ - ومضى يقول إن سلوفاكيا تؤيّد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وقال إن الثقة هي السبيل لتطوير مثل هذه الاستخدامات؛ وفي هذا السياق، يجب الحفاظ على أعلى معايير الأمان والأمن وشروط عدم الانتشار.

٧٦ - السيد جودة (الأردن): قال إن التوتّرات العالمية المتزايدة وظهور التطرُّف والإرهاب جعلت أهداف مؤتمر الاستعراض أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويتوقّف نجاح

جهود عدم الانتشار على عالمية المعاهدة. وأضاف أن الانضمام العالمي إلى المعاهدة في الشرق الأوسط يتطلّب تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. غير أن ما يدعو للأسف أن القرار لم ينفَّذ، ولم يُعقَد المؤتمر المعني بإنشاء مثل هذه المنطقة، والذي كان مقرراً له عام ٢٠١٢. وسيتوقّف نجاح مؤتمر الاستعراض بدرجة كبيرة على آلية تنفيذ لهذا القرار، والذي كان يشكّل الأساس لتمديد المعاهدة إلى أجلٍ غير مسمّى. وينبغي أيضاً إنشاء آلية لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن الأسلحة النووية لن تُستخدَم ضدها. وينبغي أن تشمل هذه الآلية دعوة واضحة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للقضاء على أسلحتها النووية.

٧٧ - ومضى يقول إن جميع الدول لها حق أساسي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتي لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول التي لا تمتلك مصادر أخرى للطاقة. وغني عن القول إنه ينبغي لبرامج الطاقة النووية السلمية أن تفي بأدقّ معايير الأمان الدولي المتفق عليها، وأن تخضع للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان ألاّ تُستخدَم كمجرد واجهة لبرامج الأسلحة. وقال إن وفده يرحّب بالمؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عُقدت في أوسلو، ونايايريت، بالمكسيك، وفيينا، وبالتقدُّم المحرز في المفاوضات بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

٧٨ - وأضاف أن بلده طرف في جميع الاتفاقات الرئيسية للأسلحة النووية ويمتثل لها، ودولة عضو في الوكالة الذرية. وقد قدّم ثلاثة تقارير وطنية إلى الأمم المتحدة عن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وسيستضيف حلقة عمل إقليمية عن تنفيذ هذا القرار في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٧٩ - السيدة فالشتروم (السويد): قالت إنه بعد مضي ١٠٠ عام على أول استخدام للأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العالمية الأولى و ٧٠ عاماً على التفجيرات النووية في هيروشيما وناغازاكي، لا يزال يوجد ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي، كثير منها على أهبة الإطلاق في بضع دقائق. ومع هذا، فمن المهم ألاّ نفقد الأمل. وحيثما توجد إرادة سياسية كافية، فإنه يمكن تحقيق تقدُّم، كما يتضح من الاتفاقات الأخيرة عن تخفيض الأسلحة النووية، ومعاهدات نزع السلاح، والمفاوضات الأخيرة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وأضافت أن التوتّرات المتزايدة في العالم، وبيئة الأمن العالمي المتدهورة قد أدّت إلى زيادة الوعي بالأخطار التي تشكّلها الأسلحة النووية، والعواقب الكارثية المحتملة من استخدامها. ومضت تقول إنه يسرّ بلدها أن يرى أن المنظور الإنساني عن الأسلحة النووية يكتسب زخماً، وأنه سيعمل على ضمان أن يكون وضع الشعوب في صدارة الاهتمام، والمبدأ الذي يسترشد به مؤتمر الاستعراض.

٨٠ - ونظراً لأنه لم تتحقّق بعد الصفقة الكبرى للمعاهدة وهي إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ولا يزال يجري تحسين الأسلحة النووية أو حيازتها في أجزاء كثيرة من العالم، فإنه يجب الوفاء على وجه الاستعجال بالالتزامات التي قُطعت في إطار المعاهدة، مع تعهُّد لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء تماماً على أسلحتها النووية.

٨١ - وأضافت أن بلدها يرحّب بالمعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها، ويحثّ الاتحاد الروسي على قبول العرض الذي قدّمه رئيس الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ لمواصلة التفاوض وإجراء مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية للبلدين. ويطالب بلدها بإدراج الأسلحة النووية غير

الاستراتيجية في المفاوضات المقبلة. وتدين السويد أيضاً بشدة تفجيرات التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتطالب هذا البلد بالعودة إلى المعاهدة، والامتثال لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحّب وفدها بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء عديدة من العالم، ويلتزم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويثني بلدها على فنلندا للجهود التي تبذلها من أجل عقد المؤتمر الذي اتُّفق عليه في هذا الصدد.

٨٢ - السيد بورخالتر (سويسرا): قال إن إحراز تقدُّم كبير بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أصبح أكثر ضرورة نظراً لحالات عدم اليقين الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي، والضغط الحالي على النظام النووي. وأضاف أن وفده يطالب جميع الأطراف بأن تستخدِم مؤتمر الاستعراض للبحث عن خلفية مشتركة، والسعي لتحقيق نتيجة توافقية، وإعادة تنشيط المعاهدة. غير أن هذا لن يتحقّق إلاّ إذا شارك الجميع في حوار بنّاء. وينبغي للوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض أن تعمل على دفع هذا الحوار عن طريق إعادة تأكيد الاتفاقات السابقة، ورسم طريق للسير قُدماً من أجل إحراز تقدُّم حقيقي بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة. وينبغي أن تؤكّد على أن خطة العمل التي وُضعت في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ لا تزال تمثّل خريطة الطريق للمجتمع الدولي. وقال إن وفده على استعداد لوضع معايير طموحة ولكن واقعية من أجل الإسراع بتنفيذ خطة العمل هذه.

٨٣ - وأضاف إن سويسرا كانت تعمل كل ما في وسعها لزيادة الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وتمثّل هذه العواقب الدافع وراء التزام سويسرا بالعمل من أجل نزع السلاح، وعدم الانتشار النووي، والأمن النووي.

٨٤ - ويجب أن يشدِّد مؤتمر الاستعراض على الحاجة إلى مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لإجراء تخفيضات كبيرة في المخزونات النووية، وتفكيك الرؤوس الحربية، ووقف تشغيل المرافق النووية، وإحراز تقدُّم بشأن إجراءات التحقّق. وينبغي أن يؤكّد الحاجة إلى مفاوضات شاملة تركّز على النتائج، وبذل جهود أكبر للاتفاق على أهداف بالنسبة للتخفيضات الكمّية. ويجب أن يعالِج أيضاً الفجوات القانونية وأوجه القصور الأخرى في النظام النووي. وعلى سبيل المثال، لم يبدأ بعد نفاذ المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، ولم تبدأ المفاوضات بعد بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا فإنه يلزم إجراء مناقشات دقيقة وشاملة بشأن صكوك إضافية محتملة للنهوض بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

٨٥ - وللقضاء على الأسلحة النووية، يجب على الدول الأطراف أن تعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تشكِّل بصورة جماعية بيئة أمنية تفضي إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية عن طريق تعزيز عمل الأمم المتحدة قبل كل شيء. فلا يمكن أن يتحقّق القضاء التام على الأسلحة النووية إلاّ عن طريق خفض تدريجي للمخاطر المتعلّقة بالأسلحة النووية. فيجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفِّض التأهب التشغيلي لأسلحتها، وتطيل أوقات اتخاذ القرار. وتقترح سويسرا، من زاوية مذهبية، أنه ينبغي أن يكون الغرض الوحيد من هذه الأسلحة هو ردّع استخدامها من جانب دول أخرى.

٨٦ - وأخيراً، قال إنه بينما لن يتمكّن المجتمع الدولي قطّ من تجنُّب جميع الأزمات، إلاّ أنه يستطيع، عن طريق تدابير بناء الثقة، أن يعزِّز قنوات الاتصال، خاصة بين القوات المسلحة، لتخفيض مخاطر حرب نووية غير مقصودة. وترحّب سويسرا بالبيان المشتَرك عن البرنامج النووي الإيراني الذي أُعلن مؤخراً في لوزان، وتشجِّع الأطراف المعنية على

عقد اتفاق شامل طويل الأجل، والذي سيشكل نجاحاً حقيقياً لعدم الانتشار. وأضاف أن وفده على استعداد لمواصلة تيسير المفاوضات، وسيواصل دعم الجهود الدبلوماسية لحلّ تحدّيات الانتشار. ويحثّ وفده جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المعاهدة، ويشجّع الأطراف المعنية بالمحادثات السداسية على بدء عملية التفاوض من جديد. كما أنه يرحّب بالتعزيز المستمر للضمانات في السنوات الأخيرة، ويعتقد أن التوعية المستمرة ستكون ضرورية للتشجيع على اعتماد بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٧ - السيد غوميز روبليدو (المكسيك): قال إنه قد تم الوفاء بشكل عام بأهداف عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن بعض البلدان، من بينها بلده، قد قدّمت التزامات طوعية تتجاوز أحكام المعاهدة. وترحّب المكسيك بالاتفاق الأوّلي الذي تم التوصُّل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا بشأن بارامترات رئيسية لخطة عمل شاملة مشتركة للبرنامج النووي الإيراني.

٨٨ - وأضاف أن استمرار وجود الأسلحة النووية يقوِّض نظام المعاهدة، وينطوي على خطر حدوث تفجير عرضي أو خلافه. ويُعَد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها انتهاكاً للقانون الدولي، كما أن حيازة الأسلحة النووية ليس قانونياً أو مشروعاً. وهناك التزام استقر في السوابق القضائية الدولية بإجراء وعقد مفاوضات متعددة الأطراف تؤدّي إلى نزع السلاح النووي الكامل. ولا يزال واجب إجراء المفاوضات بحسن نيّة يمثّل التزام المعاهدة الوحيد الذي لم يتحقّق.

٨٩ - ومضى يقول إن المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عُقدت في النرويج والمكسيك والنمسا قد ساعدت على زيادة الوعي بهذه المشكلة. ومن الأمور المشجّعة في هذا الصدد أن يرى المرء أن ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء قد أقرّت بالفعل المبادرة الإنسانية عن آثار الأسلحة النووية. ويؤمن وفده بالحاجة إلى اتفاق دولي مُلزِم قانوناً لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها ونقلها ووضعها واستخدامها لاعتبارات إنسانية. ويمكن التفاوض بشأن هذا الصك في مؤتمر نزع السلاح، ولكن نظراً للجمود داخل هذه الهيئة، فإنه ينبغي استطلاع خيارات أخرى.

٩٠ - وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد بدأت بالفعل مفاوضات رفيعة المستوى لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها في منطقتها عن طريق صك مُلزِم قانوناً. وقد أقرّت أيضاً تعهّد الحكومة النمساوية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود المبذولة لسدّ الفجوة القانونية من أجل حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هذا الهدف. وتوضّح مثل هذه المبادرات أن إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية يُعدّ ممكناً في الواقع. وينبغي أن يمثّل مؤتمر الاستعراض الحالي نقطة تحوُّل في الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف النهائي للمعاهدة.

٩١ - السيد كوندرز (هولندا): تكلّم بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، فقال إن المبادرة عبارة عن تجمُّع إقليمي يضم دولاً غير حائزة للأسلحة النووية من خلفيات مختلفة، والتي يمكن أن تقوم بدور بنّاء واستباقي في التقريب بين المواقف للمساعدة على تحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر الاستعراض الحالي. ويلتزم أعضاء المبادرة التزاماً كاملاً بالمعاهدة باعتبارها حجز الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووين، ويشدّد الأعضاء على أهمية الانضمام

العالمي إلى المعاهدة. ويشعر الأعضاء بقلق عميق من العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية؛ ويعزّز هذا القلق بصورة أساسية جميع أعمالهم من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار النووين سعياً لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

٩٢ - ويؤكّد أعضاء المبادرة من جديد المواقف التي أعربوا عنها في البيان الذي صدر بعد اجتماعهم الوزاري الثامن المعقود في هيروشيما، اليابان في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بما في ذلك اعتزام المساهمة بصورة إيجابية للوصول إلى نتيجة ناجحة في مؤتمر الاستعراض الحالي.

٩٣ - وبالإضافة إلى ورقات العمل السبع عشرة التي قدّمتها المبادرة حتى الآن، تقدّم المبادرة ورقة عمل عن الشفافية لكي تنظر فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وورقة عمل تتضمّن قائمة شاملة بالتوصيات العملية لوثيقة ختامية تتصدّى لجميع الركائز الثلاث للمعاهدة. والغرض من التوصية هو أن تكون بمثابة قائمة بعناصر محتملة يمكن أن تساعد المؤتمر على التوصُّل إلى وثيقة ختامية تركِّز على العمل، وتستكمل خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. ونظراً لأن المبادرة بأعضائها المنتمين إلى مناطق متنوّعة قد توصَّلت إلى توافق في الآراء بشأن هذا النصّ، فإنها تأمل في أن يحظى هذا النصّ بقبول جميع الدول في مؤتمر الاستعراض.

٩٤ - وفيما يتعلّق بنزع السلاح، ترحِّب المبادرة بالخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن، ومن بينها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في إطار المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتي نُفِّذت على الرغم من صعوبة المناخ السياسي الحالي. وبغية الحصول على تعهّد لا لبس فيه من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، طالبت المبادرة بإحراز مزيد من التقدُّم في الوفاء بالتزامات نزع السلاح، بما في ذلك الشفافية المحسَّنة، وتقلُّص دور الأسلحة النووية في النظريات العسكرية والأمنية، وإجراء تخفيضات كبيرة في جميع أنواع الأسلحة النووية. وطالب أعضاء المبادرة جميع الدول التي لم توقِّع وتصدّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بأن تبادر إلى ذلك، ويرحّب الأعضاء بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي اعتَمَد مؤخراً تقريراً توافقياً قوياً يعكس المناقشات الأكثر تعمُّقاً حول الموضوع حتى الآن.

٩٥ - وفيما يتعلّق بعدم الانتشار، ينبغي تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقُّق من دقّة واكتمال تقارير الدول، وينبغي للمورّدين النووين استيفاء المبادئ التوجيهية بدقّة قبل الدخول في ترتيبات إمداد جديدة مع دول غير حائزة للأسلحة النووية. وقال إن زيادة الوصول إلى تطبيقات أوسع للعلوم والتكنولوجيا النووية تُعَدّ من الأمور الهامة، مثل الدور المحوري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتحقُّق منها. وينبغي أن تلتزم الدول أيضاً بالتنفيذ الجاري للضمانات، وبمستويات مناسبة وفعّالة للأمان والأمن.

٩٦ - وتدين المبادرة بقوة استمرار تطوير كوريا الشمالية لبرامجها الخاصة بالقذائف النووية والبالستية التي تقوّض المعاهدة، والنظام العالمي لعدم الانتشار، وتشكّل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والعالميين. وينبغي لكوريا الشمالية اتخاذ خطوات ملموسة لاحترام التزاماتها بموجب البيان المشتَرك عام ٢٠٠٥ للجولة الرابعة من المحادثات السداسية؛ وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لتعهُّداتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وأن تتوقَّف على الفور عن

جميع الأنشطة ذات الصلة في يونغ بيون؛ وأن تتخلّى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة؛ وأن تمتثل لاتفاق ضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأن تعود إلى المعاهدة.

٩٧ - وأضاف أن التفاهُم الذي تم التوصُّل إليه بين الأطراف ذات الصلة بشأن البارامترات الرئيسية لخطة عمل شاملة مشتركة للبرنامج النووي الإيراني يُعدّ خطوة جديرة بالترحيب من المأمول أن تؤدّي إلى حلٍ نهائي وشامل لجميع شواغل المجتمع الدولي المتعلقة بهذا البرنامج. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك بلدان منطقة الشرق الأوسط، ومنظِّمو المؤتمر، والميسّر، مواصلة العمل بصورة بنّاءة للتوصُّل إلى اتفاق بشأن ترتيبات عقد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٩٨ - وأخيراً، قال إن أعضاء المبادرة يدركون أنه بدلاً من التركيز على الخلافات، تصبح الدول الأطراف أكثر فعالية عندما تركِّز على مجالات الاتفاق لتعزيز إجراءات عملية من أجل تحقيق نتائج تُعَدّ في الصالح العام. وتتحمّل جميع الدول الأطراف مسؤولية الوفاء بالتزاماتها وتعهُّداتها بموجب المعاهدة، والعمل من أجل دعم وتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

٩٩ - وتكلَّم بوصفه ممثلاً لهولندا، فقال إنه على الرغم من بعض التقدُّم الذي أُحرز منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ فيما يتعلّق بنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتنفيذ الضمانات، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فنظام الضمانات يتطلّب مواصلة التعزيز، وكذلك قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقُّق بشكل فعّال من أن جميع المواد الانشطارية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تُستخدَم فقط في الأغراض السلمية. وتطالب هولندا جميع البلدان التي لم تصدّق وتنفِّذ بعد البروتوكولات الإضافية لاتفاقات ضماناتها أن تبادر إلى ذلك.

١٠٠- ومضى يقول إن الدول الأطراف في المعاهدة بحاجة إلى أن تتعامل مع حالات الامتثال بطريقة مباشرة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدين التطوير الذي تجريه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها الخاص بالأسلحة النووية والقذائف البالستية.

١٠١- وقال إنه يمكن فهم عدم الارتياح الذي أبدته بعض الدول الأطراف بسبب بطء خطوات نزع السلاح؛ ولا شك أن الاهتمام المتزايد بالعواقب الإنسانية لأي تفجير نووي يُعَدّ تعبيراً عن القلق. فالعواقب الإنسانية تعزِّز جهود بلده في كل مجال من مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. وأعرب عن الأمل في أن يعطي النهج دفعة جديدة لنزع السلاح، ويلهم مؤتمر الاستعراض لكي يتخذ الخطوات الضرورية من أجل ضمان القضاء على الأسلحة النووية على نطاق العالم.

١٠٢- ومضى يقول إن هولندا تؤيد الدعوة إلى إجراء مزيد التخفيضات للأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. وفي حين أن الوضع السياسي الجغرافي الحالي وعدم الثقة لا يؤدّيان إلى إحراز تقدُّم، إلاّ أنه ينبغي للدول الأطراف ألاّ تتخلّى عن طموحها لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخَذ المادة الرابعة بصورة جدّية، وستحتاج الدول الأطراف في نهاية الأمر إلى حظر القنابل النووية. ومهما تكن الخلافات الموجودة بين الدول الأطراف، فالمهم هو اختيار نهج عملي فعّال.

١٠٣- وأضاف أنه لبناء الثقة، تحتاج الدول الأطراف إلى تحسين الشفافية، ومواصلة الحدّ من دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية والعسكرية، وضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن

معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وينبغي للدول قبل كل هذا مواصلة الحوار المفتوح، والمثابرة في جهودها لتحقيق نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، عرضت هولندا استضافة مؤتمر قمة الأمن النووي عام ٢٠١٤، وأنها اختارت القيام بدور نشط في الشراكة الجديدة للتحقُّق من نزع السلاح النووي. وتتطلّع هولندا أيضاً للمساهمة في المناقشات ذات الصلة بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، والذي تعدّ أحد المرشّحين لعضويته في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

١٠٤- السيد إيبانيز روبيو (إسبانيا): رحّب بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصُّل إليه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في لوزان بشأن البرنامج النووي الإيراني، والذي يُعَد خطوة هامة إلى الأمام، حيث أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لحلّ مثل هذه المسائل المعقّدة. وتؤيّد إسبانيا هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛ وتطالب بعالمية المعاهدة والامتثال الكامل لأحكامها وخطط العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠،

١٠٥- وفيما يتعلّق بنزع السلاح النووي، قال إن جميع الدول، وخاصة تلك التي لديها ترسانات نووية ضخمة، تتحمل مسؤولية خاصة عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحّب بالاتفاق بشأن نزع السلاح النووي الذي وقّعته تلك الدول بالفعل، ولكنه طالبها بتقديم التزامات أكثر طموحاً بشأن هذا الموضوع. وأضاف أن وفده يتابع باهتمام بالغ النقاش حول العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، والذي يُبرز الحاجة إلى التعهُّد بنزع السلاح النووي بصورة تدريجية وفقاً لأحكام المعاهدة.

١٠٦- ومضى يقول إنه ينبغي للدول التي لم توقِّع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تبادر بالتوقيع عليها من أجل بدء نفاذها. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أيضاً بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بوصفه أنه لا يزال المنبر الوحيد الذي يتم فيه التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح، برغم الجمود الأخير الذي طرأ على عمله.

١٠٧- وفي مجال عدم الانتشار، قال إن إسبانيا تدعم بقوة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الانضمام العالمي إلى البروتوكولات الإضافية باعتبارها معياراً للتحقُّق بموجب اتفاقات الضمانات. وتطالب إسبانيا بسرعة عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها في الشرق الأوسط باعتباره خطوة حاسمة لضمان السلم والأمن في المنطقة. وأضاف أن مشروع الاتفاق المتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني يُعدّ خطوة إيجابية لضمان الطبيعة السلمية الخالصة لهذا البرنامج، ودعم عملية المعاهدة والحوار في المنطقة. وتدين إسبانيا التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتطالب تلك الدولة بالتخلّي عن برنامجها النووي والعودة إلى المعاهدة وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠٨- واستطرد قائلاً إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض الحالي أن يؤكّد من جديد حق جميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتشارك إسبانيا في الجهود المبذولة لمنع استخدام جهات فاعلة من غير الدول لمواد وتكنولوجيات نووية حسّاسة لأهداف إرهابية، وتؤيّد جميع المبادرات التي اتُّخذت تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن الانتشار غير المتناظر للأسلحة النووية. كما تشارك في الجهود المبذولة لتحسين الأمن النووي، مثل عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

١٠٩- السيد العمامرة (الجزائر): قال إنه بعد مضي ٤٥ عاماً على توقيع المعاهدة، لا يزال هدف القضاء التام على الأسلحة النووية مراوغاً، حيث لا تزال الأسلحة النووية تشكّل جزءاً من النظرية العسكرية وسياسة الردع في بلدان كثيرة. وأضاف أن عشرات المليارات من الدولارات التي توجَّه سنوياً للأسلحة النووية، من الأفضل أن تُنفق لتخفيف الفقر والجهل والمرض. وإلى أن يتم توقيع اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو حيازتها، أو تخزينها أو تطويرها، ينبغي تقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها عن طريق صكّ دولي مُلزِم. وقال إنه يسره أن يرى تزايد الوعي عن البُعد الإنساني للتحدّي النووي. وينبغي تقاسم المسؤولية عن عدم الانتشار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد قال إن وفده يثني على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ينبغي أن تظلّ وكالة مستقلة وغير مسيّسة.

١١٠- ومضى يقول إن بلده كان من بين أوّل الموقّعين على معاهدة ملينداب التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ولا يزال بلده يساوره القلق من العقبات التي منعَت حتى الآن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويرحّب وفده بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة، ولاحظ بارتياح التطوّرات الإيجابية فيما يتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني. ويؤكّد أيضاً من جديد الحق الأساسي وغير القابل للتصرُّف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتي تقوم بدور هام بشكل متزايد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومضى يقول إن البلدان لها حق سيادي في تطوير الطاقة النووية وفقاً لأحكام المعاهدة، وينبغي ألاّ تكون هناك أي قيود على نقل الدراية الفنية والمعدات لغرض مساعدتها في هذا الصدد.

١١١- وقال في ختام كلمته إن مؤتمر الاستعراض يتيح فرصة هامة للمساعدة على إزالة شبح الأسلحة النووية بالنسبة لأجيال المستقبل. ويتوقّف نجاح هذا المؤتمر على إيجاد صِياغات تعزّز توازن المعاهدة ومصداقيتها. وأضاف أن بلده يشرفه أن يتولّى رئاسة مؤتمر الاستعراض.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.